

## الاقتصاد

[ 38 ] على صفة لا يدل عليها الفعل اماما بنفسه أو بواسطة، لانا ان لم نراع هذا الاصل  
لزم أن يكون له كيفية وكمية وغير ذلك من الاقوال الفاسدة، وذلك باطل. والفعل بمجرد يدل  
على كونه قادرا، وبوقوعه محكما على كونه عالما وبوقوعه على وجه دون وجه على كونه مريدا  
أو كارها، وكونه قادرا عالما على كونه حيا موجودا، وكونه حيا موجودا على كونه مدركا  
سميعا بصيرا. ووجوب هذه الصفات له في الازل يدل على صفته الذاتية عند من أثبتها وليس في  
الفعل ما يدل على أن له مائية، فوجب نفيها. وقول الامة: ان الله تعالى أعلم بنفسه منا.  
معناه انه يعلم من تفاصيل مقدوراته ومعلوماته ما لا يعلمه أحد، لانه يعلم منها ما لا  
نهاية له، والواحد منا يعلم ذلك على وجه الجملة، فلا يجوز التوصل بذلك إلى القول  
بالمائية. ولا يجوز أن يكون تعالى بصفة الجسم أو الجوهر، لان ما دل على كون الجسم محدثا  
(1) قائم في جميع الاجسام، فلو كان تعالى جسما لادى إلى كونه محدثا أو كون الاجسام قديمة،  
وكلا الامرين فاسد. وأيضا لو كان جسما لما صح منه فعل الاجسام كما لا يصح منا، على ما مضى  
القول فيه، والعلة في ذلك كونها أجساما، وقد دللنا على أنه فاعل الاجسام فبطل كونه  
جسما. ولا يجوز وصفه بأنه جسم مع انتفاء حقيقة الجسم عنه، لان ذلك نقض اللغة، لان أهل  
اللغة يسمون الجسم ماله طول وعرض وعمق، بدلالة قولهم " هذا أطول من هذا " إذا زاد طولاً،  
و " هذا أعرض من هذا " إذا زاد عرضاً و " هذا أعمق من هذا " إذا زاد عمقا، و " هذا أجسم  
من هذا " إذا جمع الطول والعرض والعمق. فعلم بذلك أن حقيقة الجسم ما قلناه، وذلك  
يستحيل \_\_\_\_\_ في ر " كون الجسم متحركا محدثا " .

---